

انكم لما جردتم حصول الشخص العقلي من الصورة العقلية الذي هو العلم  
 في الكثرة الموجودة في الخارج لعدم منع الشخص العقلي عن الكثرة في الخارج  
 غير عرف الوجود العقلي لهم لا يجوز حصول الشخص الخارجي من الكثرة  
 فتشخصه شخص خارجي فلا يمنع كثرته في مرت غير عرف الوجود الخارجي  
 لهم لشخصهم تجريدا اما في حصول الشخص الخارجي في الحواس وما  
 الجواب اما شرطنا في عدمه من العوارض المنية لوجود الحسي وانما هو  
 حتى الصورة المتكثرة بالنظر الى نفس تصور الصورة لا سيما انها  
 المنية لوجود الخارجي في الواقع وهما في الشخص الخارجي اليه فيكون  
 بحيث نفس الصورة اما متعنا حصوله من العوارض المنية فيجب  
 الكثرة وشروطنا في عدمه في ذلك قوله تلابورده عليهم اولئك في غير  
 عنوان المعلوم بالذات اى شي هو اها الصورة مع قطع النظر عن العوارض  
 الالهية فهو على لان الصورة التي هي هذه الاكتشافات على هذا المذهب  
 ويندفع النظر عن العوارض بمعنى كليها بالطريق الاول فيلزم ان يكون  
 الجزئي مما هو حقيقي فيلزم الحدرد والتكثير بقدرى واما الاثنى عشر  
 فيلزم ان لا يتعلق العلم بالعدم وينكشف ويتعقد موجبه مع عدم  
 الموضوع لان علمه تعالى تديم وفي الاصل كانت الاثنى عشر خارجية  
 ولذا لمزمو عدمه لعدم العلم ببل الوجود والتفوق بالوجود والافرى لان  
 الزمان مع ما نية تديم عندهم والاعلام الزمانية تيسر بان العلم  
 علمه كالمعروف من قدمه على الوجود وعلى بالذات فلا يتوقف على  
 اليعنى فانهم قوله كان يرمى اء هذا التشنيع بانكار صفتي السمع وال  
 لكن هذا التشنيع لا يوجب التكفير بل لا تشنيع حقيقته فانما الخارج

وتشبهوا

الذات

الذات وحاصل يرجح الى ان السمع نينا قرة يكون الالوارك للمسموع  
 على وجه الخبر عينة بان يحصل بيكثف وقته سبحانه زانه الزكاف لار ذلك  
 المتشروعات ولا يتصلح الى صفة زائدة نزانة نفس سمعه وينكشف للمسموع  
 يحصلها في الذات على القول بالعدم الحصول فيها في حقيقة اثبات  
 تشبه صفتي السمع والمبصر لا تتأثر لما فاذم قوله وحاصل مريض معنا  
 الجواب الى ان الخبريات معلومة كما هي وحاصل هو بيان في ذاته تعالى  
 لانها والمكانت في الاعيان عاذا بان كنهها عند الحصول مجرودة هنا  
 وان كان مخرجا اياهم عن منزلة الكثرة لا يزال قائمهم ان نشاط  
 الجزئية على احساس الدم الا ان يخص هذه القاعدة بما هو احسن  
 بعد ان يقال ان حقيقة السمع والمبصر صكالتا عين ذاهتعالى ثالثة  
 تعالى فانهم مقام الحاسنين تعلم بالمسموعات والمبصرات على وجه  
 الجزئية هو بمنزلة الاحساس وكما ان احساسنا الحاسنين في هذا الجزئية  
 كك على ايقوم مقام الحاليتين لهذا الجزئية كك على تمامه لوجهنا  
 شك قري اء تدريجاب عنه تغير الدعوى بان المراد يتساوى الى غير  
 التلازم في ارتفاعها بان يكون كما ارتفاع احد المتساويين ارتفاع  
 والمراد بالتساوى صدق سلبهما في التقارن فيحصل المتساوى قطعا  
 وهذا السويب غير اليعرفان المعتبر في التساوى صدق على كالاخفى  
 فان ارتفاع العامه وقية نظير مثل ما مر فاناسلت ان ارفع  
 العام مستلزم لارتفاع الخاص لكن يجوز ان لا يكون لهذا الرفع صدق  
 فانص ايا من ذلك بلزم ان يصدق رفع الخاص على ما صدق عليه رفع العام  
 حتى يكون رفع العام احق والجواب مثل ما مر من التخصيص بانما تفر

الحاليتين